مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة مجور

التوجيه بالتحقيق مع مسؤولي المكاتب التي وجدت مغلقة أثناء التفتيش وإحالتهم إلى التأديب

الموافقة على مشروع الخطة الإستراتيجية التطويرية لمصلحة خفر السواحل

صنعاء / سبأ :

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي يوم أمس الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور على مشروع الخطة الإستراتيجية التطويرية لمصلحة خفر السواحل للسنوات العشر القادمة المقدم من وزير الداخلية.

ويهدف المشروع إلى تأكيد الدور الفاعل لمصلحة خفر السواحل في تنفيذ مهامها في حماية المياه الإقليمية للجمهورية من كل أنواع الأنشطة غير القانونية..فضلا عن المساهمة في تأمين خط الملاحة الدولية وحماية السفن من أعمال القرصنة من خلال استكمال البنية التحتية للمصلحة من تجهيزات ومعدات وتنمية قطاع الموارد البشرية وتطوير الهيكل التنظيمي والجوانب المعلوماتية.

د. مجور يترأس اجتماع مجلس الوزراء أمس

إقرار اعتماد مبادرة دعم وتمويل المشاريع التنموية لتطوير المنتج السياحي

مناقشة توصية المجلس الأعلى للسياحة بشأن مشروع (كنوز إب) الاستثماري السياحي

وحددت الإستراتيجية جملة من المتطلبات المادية والفنية المعززة لقدرة مصلحة خفر السواحل خلال الفترة القادمة ومنها بناء الأرصفة والمراكز الرقابية والعملياتية ومحطات الرادار والمراقبة وأجهزة الاتصالات ووسائل النقل وأجهزة الملاحة والأسلحة التعليمية والتدريب والتأهيل وغيرها.

وتسعى المصلحة من خلال هذه الخطة إلى استكمال تغطية كاملة لقطاعي خليج عدن والبحر الأحمر والبدء في تأسيس البنية التحتية لقطاع بحر العرب وصولا إلى تغطية كاملة للقطاعات الثلاثة الممتدة على كافة المياه الإقليمية للجمهورية اليمنية خلال زمن مراحل التنفيذ للإستراتيجية عبر سلسلة من العمليات من بينها رفد المصلحة بالزوارق البحرية المختلفة الأحجام القادرة على تامين وحماية كافة الموانئ والمنشآت البحرية وتغطية كامل المياه الإقليمية للجمهورية اليمنية على مدار الساعة في ضوء المهام والاختصاصات المنصوص عليها في قرار إنشاء المصلحة وكافة القوانين واللوائح النافذة في الجمهورية اليمنية في هذا الخصوص.

ووجه المجلس وزارة المالية برصد المخصصات اللازمة في حدود الإمكانيات المتوفرة بحيث تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي التواصل مع المانحين وفي المقدمة التقليديون للمساهمة في تقديم الدعم المالي واللوجستي لقطاع خفر السواحل وتعزيز قدراته للتصدي للأعمال والأنشطة غير المشروعة في المياه السيادية للجمهورية وخط الملاحة الذي يمر عبر خليج عدن وجنوب البحر الأحمر.

ووافق المجلس على التقرير الخاص باجتماع المجلس الأعلى للسياحة الذي عقد خلال أغسطس المنصرم.

واشتمل التقرير على نتائج الاجتماع خاصة ما يتعلق بالموافقة على المشاريع التنموية لتطوير المنتج السياحي وعددها 11 مشروعا بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة.

وتشمل تلك المشاريع ، المشروع التنظيمي لإدارة المقاصد السياحية، ومشروع رفع مستوى الوعي السياحي وتطوير المهارات السياحية، ومشروع إدارة قنوات التوريدات والخدمات، وتحسين جودة مبيعات المصنوعات الحرفية التقليدية واليدوية ،ومشروع دور الضيافة المحلية وتطوير مفهوم الاسم التجاري، ومشروع مبادرة المنح التطوعية، ومشروع الاستفادة من المدن التراثية - أنموذج تطوير ومساعدة السلطات المحلية، ومشروع التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر بمحافظتي إب وريمة ومشروع السياحة البيئية في محمية برع.

وأقر المجلس اعتماد مبادرة دعم وتمويل تلك المشاريع بالشراكة مع منظمة السياحة العالمية ومجلس الترويج السياحي على أن تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإيجاد مصادر تمويل من المانحين للمساهمة في تمويل تنفيذ تلك المشاريع لما تمثله من أهمية في التنمية السياحية ورفع مستوى الوعي بأهمية السياحة كأحد العوامل الرئيسية في التخفيف من الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية التراث الطبيعي والتاريخي وتعزيز آليات التمويل للموارد السياحية المباشرة في المحافظة على التراث.

كما وافق المجلس على قيام وزارة السياحة بتنظيم ملتقى الاستثمار السياحي العربي الثاني المقرر انعقاده في صنعاء خلال الفترة 23 - 25 أكتوبر المقبل.

وأكد المجلس على توصية المجلس الأعلى للسياحة بشأن اتخاذ وزارة الداخلية ووزارة النقل إجراءات تضمن تسهيل إجراءات الدخول إلى المنافذ الجوية والبرية والبحرية للسياح والزائرين وكذلك العمل على الارتقاء المستمر بالخدمات التي تقدم في هذه المنافذ فضلا عن تكليف وزارات : الداخلية والخارجية والسياحة بتحديد آلية الإجراءات الواضحة التي تكفل تبسيط وتسهيل عملية الحصول على تأشيرة الدخول لمختلف الأفواج السياحية عبر سفاراتنا بالخارج بما في ذلك السفن السياحية التي ترسو في الموانئ اليمنية وعلى نفس القاعدة التي تم اعتمادها مع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية.

وناقش المجلس توصية المجلس الأعلى للسياحة بشأن مشروع كنوز إب الاستثماري السياحي الذي يشمل سلسلة من المشاريع الاستثمارية السياحية على مساحة 394 ألفا و773 مترا مربعا.

ويعد المشروع من المشاريع السياحية الإستراتيجية التي سيتم تنفيذها في محافظة إب ويتكون من فندق بسعة 200 غرفة وعدد 70 شاليها فندقيا وموتيلات وشقق فندقية وثلاث مناطق تجارية ومدينة العاب مائية وثلاثة متنزهات وحديقة حيوان مفتوحة ومنطقة احتفالات إلى غير ذلك من المرافق التابعة لهذا النوع من الاستثمارات.

ومن المتوقع أن يوفر المشروع 2000 فرصة عمل ثابتة و4 آلاف غير مباشرة عند التنفيذ وما بين 500 ـ 1000 فرصة عمل غير مباشرة عند التشغيل.

وتصل الكلفة التقديرية للمشروع إلى 100 مليون دولار وأقر المجلس بهذا الخصوص وفي ضوء موافقة المحافظة على إقامة المشروع على مساحة 30 بالمائة من موقع جبل المحمول بمدينة إب ،تكليف محافظ إب والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني والهيئة العامة للاستثمار بتسليم موقع المشروع للشركة المستثمرة للبدء في عملية التنفيذ.

وشدد في الوقت نفسه على ضرورة تطبيق كافة شروط الهيئة العامة للاستثمار في ما يخص الفترة الزمنية المحددة للمستثمر لتنفيذ المشروع ما لم فيتم سحب الأرض منه.

وأكد المجلس أهمية هذا المشروع الذي من شأنه المساهمة في توفير مرافق ووسائل خدمية سياحية من شأنها توسيع قاعدة العرض المتاح وبالتالي الإسهام في انعاش وتطور حركة السياحة الداخلية والخارجية في منطقة المشروع بوجه خاص وفي الجمهورية بوجه عام.

واطلع المجلس على تقرير وزير شؤون مجلسي النواب والشورى بشأن مشاريع القوانين وتعديلاتها المقدمة من الحكومة لمجلس النواب والمقرر مناقشتها من قبل المجلس خلال الفترة القادمة.

وأكد المجلس بهذا الخصوص أهمية العلاقة المتكاملة بين الحكومة ومختلف الهيئات الدستورية وفي المقدمة مجلس النواب..منوها بالتعاون والتنسيق المسؤول القائم بين الحكومة ومجلس النواب في المجالين التشريعي والرقابي وتعزيز مبدأ الشفافية انطلاقا من طبيعة العلاقة الدستورية والتكاملية التي تحكم عمل الحكومة ومجلس النواب القائمة بدرجة رئيسية على خدمة المصالح العليا للوطن والشعب.

واطلع المجلس على تقرير وزير الخدمة المدنية والتأمينات عن نتائج حملات التفتيش على حالة الانضباط الوظيفي والدوام الرسمي التي نفذتها الوزارة على وحدات السلطتين المركزية والمحلية عقب عطلة عيد الفطر المبارك 1431 هـ.

وأظهر التقرير نسب الحضور والانضباط العام في تلك الوحدات.. موضحا أن نسبة الحضور في وحدات السلطة المركزية التي شملتها الحملة البالغ عددها 134 وحدة وصلت إلى 90,5 بالمائة و88,8 بالمائة في وحدات السلطة المحلية.

وعلى المستوى المركزي تصدر مكتب رئاسة الجمهورية والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ومكتب رئاسة مجلس الوزراء ومجلس الشورى والمجلس الوطني للسكان قائمة الأجهزة والمجالس واللجان في الانضباط الوظيفي على التوالي في حين جاء جهاز محو الأمية وتعليم الكبار واللجنة الوطنية للطاقة الذرية واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات واللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة واللجنة الوطنية للمرأة في ذيل القائمة.

وعلى مستوى الوزارات فقد احتلت وزارات كل من التطيط والتعاون الدولي والنفط والمعادن والسياحة المراكز الثلاثة الاولى في مستوى الانضباط الوظيفي ، فيما جاءت وزارة شؤون المغتربين في المرتبة الاخيرة .

أما على مستوى المصالح والهيئات فإن الهيئة العامة للاستثمار وهيئة المواصفات والمقاييس والهيئة العامة للكتاب فقد حصدت المراكز الثلاثة الأولى في مستوى الانضباط الوظيفي عقب اجازة العيد، وجاءت هيئة كهرباء الريف في ذيل القائمة .

وعلى مستوى وحدات السلطة المحلية فقد احتلت كل من محافظات أبين والمحويت وحضرموت « المكلا ، سيئون» المراكز الثلاثة الأولى على التوالي في الانضباط الوظيفي عقب إجازة عيد الفطر المبارك، وجاءت محافظة الجوف في المرتبة الأخيرة على مستوى جميع المحافظات.

وشدد المجلس مجدداً على تطبيق الجزاءات التي حددها قرار مجلس الوزراء رقم 248 لسنة 2010م على جميع حالات الغياب ومضاعفة الجزاء على حالات الغياب المتكرر دون الإخلال بإجراءات المساءلة التأديبية .

ووجه المجلس بالتحقيق مع مديري عموم المكاتب والمديريات ومديري فروع الأجهزة والهيئات والمؤسسات التي وجدت مغلقة أثناء التفتيش وإحالتهم إلى مجالس التأديب المختصة للنظر في أمرهم.

وأكد المجلس على وزير العدل ورئيس مجلس التأديب الأعلى سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعوة مجلس التأديب الأعلى للانعقاد ومباشرة المهام المناطة به في ضوء ما ورد في التقارير الواردة من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات خلال شهر رمضان وعيد الفطر المبارك 1431 هـ ورفع النتائج إلى رئيس مجلس الوزراء .

وفوض المجلس رئيس مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات المناسبة للتعيين في وظائف من يثبت إدانته أمام مجلس التأديب الأعلى بناء على ترشيح من الوزراء أو المحافظين المختصين حسب اختصاص كلا منهم ووفقا للشروط والقواعد والإجراءات المحددة لذلك بقرار مجلس الوزراء رقم 149 لسنة 2007م.

وأقر مجلس الوزراء توجيه إنذارات عبر المحافظين المختصين لمديري عموم مكاتب المديريات ولمديري فروع الأجهزة والهيئات والمؤسسات التي امتنعت عن تقديم البيانات لمفتشي الخدمة المدنية عبر رؤساء الأجهزة والهيئات والمؤسسات التي يتبعونها وذلك تحت توقيع نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية.

في الاجتماع الموسع لبحث مشاريع مدن الموانئ

الجفري: ما زلنا بحاجة إلى مشاريع تنموية تخدم المجتمعات المحلية

شائف : نطالب البنك الدولي بإيجاد آلية عمل فعالة لتمويل المشاريع

عدن / نبيل غالب:
تصوير/ محمد عوض:

نظم مشروع تطوير مدن الموانئ في محافظة عدن صباح أمس بديوان المحافظة اجتماعاً موسعاً لبحث ما تم تنفيذه من مشاريع المرحلة الأولى من مشروع تطوير مدن الموانئ بمحافظة عدن بحضور عشرين مشاركاً ومشاركة من الجهات الإدارية والمجالس المحلية في مديريات المحافظة والغرفة التجارية ومصلحة الأراضي وعقارات الدولة والتخطيط والتعاون الدولي.

وقد ألقى الأخ الدكتور عدنان الجفري محافظ محافظة عدن كلمة أكد فيها أهمية المشاريع الإستراتيجية المنفذة في محافظة عدن بتمويل من البنك الدولي بهدف دعم التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية بالمحافظة مشيراً إلى أن قيادة المحافظة

ما زالت بحاجة إلى مثل هذه المشاريع بحسب الخطط والبرامج الموضوعة من قبل محليات مديريات لإحداث تنمية حقيقية في مستوى إنجاز تلك المشاريع متى ما وجدت التمويل اللازم لتنفيذها. وأثنى الأخ المحافظ على مستوى العلاقات التي تربط بلادنا بالبنك الدولي في إطار التعاون المشترك لتنفيذ المشاريع الإستراتجية في بلادنا وخاصة في محافظة عدن.

من جانبه أعرب الأخ / عبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة عن تطلعاته إلى إيجاد تعاون بشكل أفضل مع البنك الدولي مما هو قائم حاليا في إطار التعاون الثنائي بين بلادنا والبنك للتسريع بتمويل مشاريع تنموية أخرى ستسهم بشكل إيجابي في خدمة المجتمعات المحلية التي مازالت بحاجة إلى الكثير من المشاريع التطويرية في مجالات عدة بهدف الدفع بعجلة التنمية في المحافظة إلى الأمام.

وطالب المعنيين في البنك الدولي بإيجاد آلية فعالة ذات جدوى للمشاريع المنفذة في المحافظة تهدف إلى سرعة تمويل المشاريع والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من السلطة المحلية بالمحافظة على ضوء الدراسات المقدمة من المجلس المحلي المتضمنة احتياجات المحليات من مشاريع التنمية مشيراً إلى أهمية البحث عن مصادر لتمويل تلك المشاريع لتنفيذها في الزمان والمكان المطلوبين

وكان الأخ / أحمد هادي مدير عام مشروع تطوير الموانئ قد استعرض مستوى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير مدن الموانئ في محافظة عدن.

فيما قدمت شابين بيريز مستشارة اجتماعية في البنك الدولي صورة عن نشاط البنك الدولي في تمويل المشاريع في محافظة عدن والجهود المشتركة مع السلطة المحلية لتحديد أولويات المجتمعات من المشاريع التنموية.

إلى ذلك قدم الأخ / جميل أنور مدير عام إدارة التنمية الاقتصادية بديوان عام المحافظة مداخلة عن تجربة محافظة عدن في إعداد إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية والمخطط التوجيهي العام لمدينة عدن.

يذكر أن الاجتماع الموسع يهدف البحث مع الجهات المعنية في زيادة التمويل بما يتناسب ومكانة محافظة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن.

د. الجفري يترأس الاجتماع أمس

اليمن توقع اتفاقية مع كوريا الجنوبية في إطار الانضمام لمنظمة التجارة

المتوكل يقدم هدية تذكارية للسفير الكوري الجنوبي

جنيف / سبأ:

وقعت الجمهورية اليمنية وكوريا الجنوبية بمقر البعثة اليمنية لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف مساء أمس الأول الاثنين على الاتفاق الثنائي لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، بحضور وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل ووزير الشؤون القانونية الدكتور رشاد الرصاص.

وتتضمن الاتفاقية - التي وقعها سفير اليمن لدى المقر الأوروبي لمنظمات الأمم المتحدة بجنيف الدكتور إبراهيم العدوفي والسفير الكوري الجنوبي لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بارك سانج كي - سقوف التعرفة الجمركية أو « الربط التعرفي» للبنود السلعية التي تم الاتفاق عليها بين البلدين.

وتعد هذه الاتفاقية الخامسة من نوعها لليمن بعد التوقيع مع الاتحاد الأوروبي والصين وكندا واستراليا، إضافة إلى التوقيع بالأحرف الأولى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعقب التوقيع أكد الوزير المتوكل أن توقيع الاتفاقية يجدد التأكيد على إيفاء اليمن بالتزاماتها للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية في مجال النفاذ إلى الأسواق والتقدم المحرز في تطبيق برنامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والنجاحات المتميزة التي تحققت في هذا الإطار وتحديث التشريعات خاصة التجارية ..واعتبر هذا التوقيع إضافة إلى التوقيع بالأحرف الأولى مع الولايات المتحدة الأمريكية قفزة مهمة في إطار استكمال اليمن لمتطلبات الانضمام للمنظمة.. متوقعا أن يتم التوقيع النهائي مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأيام القادمة.

وعبر وزير الصناعة والتجارة عن ثقته في أن يحقق الاجتماع الثامن لمجموعة العمل الخاصة بانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية المنعقد حاليا بجنيف نتائج ايجابية على صعيد استكمال انضمام اليمن وفقا للخطة المعدة بنهاية العام الجاري.. مؤكدا أن عددا كبيرا من أعضاء المنظمة ابدوا ارتياحهم لنتائج المفاوضات مع اليمن على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، كما أن جميع أعضاء المنظمة يدعمون اليمن في مساعيها لاستكمال متطلبات الانضمام.